التحالف الإيراني ـ الروسي: ضفاف مفتوحة

د. طلال عتريسي*
باحث وأكاديمي من لبنان

* عميد المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

لم تحظِ العلاقات الروسية الإيرانية بمثل الاهتمام الذي عرفته بعد اندلاع الأزمة في سوريا قبل نحو اربعة اعوام في مطلع عام 2011، قبل هذا التاريخ طغى البعد النووي على طبيعة العلاقات بين البلدين، خصوصاً وأن برنامج إيران النووي تحول إلى قضية دولية في السنوات القليلة الماضية، وأن روسيا نفسها تأخرت مرات عدة في مد محطة بوشهر الإيرانية بالوقود اللازم لتشغيلها، وقد ذهبت روسيا بشكل لافت ومفاجئ في أكثر من مرة إلى تأييد العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على ايران، بسبب برنامجها النووي والخلاف حول سلمية هذا البرنامج.

بعد الأزمة السورية وما رافقها من دعوات ومن جهود اقليمية ودولية على المستويات السياسية والديبلوماسية والعسكرية، لإسقاط النظام، بدت المواقف والسياسات الروسية والايرانية أكثر انسجاماً سواء في مواجهة مشاريع التدخل الغربية في سوريا، أو في رفض أي حلّ عسكري لهذه الأزمة، وكذلك في مواجهة كل محاولات الإطاحة بالنظام.

بدت المواقف والسياسات الروسية والايرانية أكثر انسجاماً سواء في مواجهة مشاريع التدخل الغربية في سوريا، أو في رفض أي حلّ عسكري لهذه الأزمة.

أولاً: العلاقات التاريخية الروسية الإيرانية

اتسمت العلاقات الروسية ـ الإيرانية بالحذر التاريخي، فبعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 عدّت الاتحاد السوفياتي أن ما حصل يصب في مصلحته الاستراتيجية، لأن إيران

كان انهيار نظام الشاه مكسباً استراتيجية للاتحاد السوفياتي، لكن الثورة الجديدة لم ترتم في أحضان السوفيات وكان حال الثورات المناهضة للولايات المتحدة.

الشاه كانت حليفاً لواشنطن وجزءً من المنظومة الأطلسية الغربية لمواجهة النفوذ الشيوعي في الشرق الاوسط، إلى جانب تركيا والمملكة السعودية، لذا كان انهيار نظام الشاه مكسباً استراتيجية للاتحاد السوفياتي، لكن الثورة الجديدة لم ترتم في أحضان السوفيات وكان حال الثورات المناهضة للولايات المتحدة، فقد رفعت الثورة الإسلامية شعار لا شرقية ولا غربية لتأكيد سياساتها المستقلة عن السوفيات وعن الاميركيين، هكذا عدّ السوفيات أنهم ربحوا برحيل الشاه لكنهم لم يكسبوا النظام الجديد إلى جانبهم.

لم ينقض عام واحد على انتصار الثورة في إيران حتى احتل السوفيات عام 1980، افغانستان البلد المجاور لإيران التي عدّت ان أمنها القومي بات مهدداً من الوجود العسكري السوفياتي في جوارها. ووقف السوفيات، مثل باقي الدول الكبرى خلف العراق في حربه ضد إيران التي استمرت من عام 1980 إلى عام 1988، ما يعني أن العلاقات الإيرانية السوفياتية كانت منذ انتصار الثورة علاقات غير ودية يشوبها الحذر والتوتر، وإن لم تتحول إلى علاقات عدائية مثل العلاقة مع الولايات المتحدة، خصوصاً وان إيران نفسها ميّزت في سياستها الخارجية بين الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) عدوها الرئيس وبين باقي القوى الدولية والاوروبية.

ومن دون أن يخفي ذلك كلةُ الحذر التاريخي للإيرانيين من الأطماع الروسية التوسعية التي سبق واحتلت اجزاء من الاراضي الإيرانية شمالاً وضمتها إلى الإقليم الروسي بين 1823 و1828، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990 وانتهاء الحرب الباردة، باتت الارضية مهيأة لعلاقات أفضل بين روسيا وايران، فقد اختفى بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية الخصم الايديولوجي الشيوعي وزال التهديد الاقليمي، بعد الانسحاب من افغانستان وبات الوضع الدولي بزعامة الولايات المتحدة ينذر بالهيمنة على القرارات الدولية وبالتفرد في إدارة العالم، ما يفترض أن المصالح الروسية والايرانية أكثر تقارباً بسبب التهديد الأميركي المشترك لتلك المصالح.

أن المصالح الروسية والايرانية أكثر تقارباً بسبب التهديد الأميركي المشترك لتلك المصالح..

وعلى الرغم من توقيع البلدين اتفاق التعاون المشترك لبناء

مفاعل بوشهر النووي عام 1992، لم تسمح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في روسيا، والمرحلة الانتقالية التي مرت بها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لم تسمح بتطوير العلاقة مع إيران ولا بتكوين رؤية واضحة ومستقلة لسياستها الخارجية أو لتحالفاتها على الصعيد الاقليمي، وأن إدارة يلتسن لروسيا في تلك المرحلة كانت أقرب إلى التحالف مع الغرب أكثر مما كانت تريد استعادة القوة الروسية المستقلة في مواجهة الغرب أو النفوذ الاميركي في العالم، وقد تراجعت موسكو تحت الضغوط الأميركية والغربية عن معظم التزاماتها بالتعاون مع طهران لا سيّما في المجالات العسكرية والتكنولوجية[1].

(1) فرح الزمان ابو شعير، العلاقات الإيرانية الروسية، شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، مركز الجزيرة للدراسات.2013/10/7.

تطورت علاقات روسيا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل متقطع وغير منتظم، وبذلت الولايات المتحدة، المنزعجة من الشراكة العسكرية والتقنية بين روسيا وإيران في مجال الطاقة النووية، ضغوطاً مستمرة على موسكو وكان يجب انتظار عام 2000، ومجيء بوتين إلى الحكم لكي تبدأ مرحلة جديدة من محاولة بناء سياسة خارجية روسية مختلفة تماماً عن المرحلة السابقة بما في ذلك العلاقة مع ايران، التي لم تنفصل العلاقة معها عن رؤية بوتين لدور روسيا الجديد في مواجهة الهيمنة الأميركية على العالم، وفي مواجهة التهديد الغربي ـ الأميركي للأمن القومي الروسي.

قادت الرغبة الروسية الملحة في العودة إلى الشرق الأوسط، وتعزيز مكانتها في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، الحكومة الروسية إلى إعادة تقويم دور إيران، فالأخيرة مكانة جيواستراتيجية خاصة تتيح لها ممارسة تأثير مباشر في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى، والقوقاز والشرق الأوسط، فضلاً عن قربها من منطقة الخليج وممراته الاستراتيجية التي تنقل النفط إلى العالم...

وجدت إيران في روسيا حليفاً دولياً تستطيع به كسر العزلة المفروضة عليها.

لذا لم تكن روسيا مهتمة بالحفاظ على إيران فحسب، وإنما بتعزيز نفوذها لديها أيضاً، في المقابل، وجدت إيران في روسيا حليفاً دولياً تستطيع به كسر العزلة المفروضة عليها، وإنشاء علاقات إقليمية ــ دولية تكون سنداً لها في ظلّ نظام دولي بات محكوماً من الولايات المتحدة.

ثانياً: مواجهة التهديد الأميركي

شعرت كل من إيران وروسيا بالتهديد المباشر من الولايات المتحدة بعد عام

طورت إيران وروسيا تدريجاً علاقاتهما المشتركة في المجالات التجارية والعسكرية والنووية.

1990، عندما عدّت واشنطن نفسها زعيمة وحيدة للنظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لذا طورت إيران وروسيا تدريجاً علاقاتهما المشتركة في المجالات التجارية والعسكرية والنووية، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى عام 2012 إلى نحو (3,65) مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في السنوات المقبلة إلى ثلاثة اضعاف، وايران هي شريك روسيا الثالث على صعيد التعاون العسكري، لكن هذا التعاون لم يكن محكوماً فقط بالمصالح المتبادلة التجارية أو العسكرية بين البلدين بل كان يتطور أو يتراجع على إيقاع الضغوط الاميركية والدولية على المصالح الروسية، وهذا يفسر على سبيل المثال كيف تراجعت موسكو عن الوفاء بالتزاماتها العسكرية أو النووية مع إيران (مثل تزويد طهران بمنظومات صواريخ أس 300، أو التأخير المتكرر لتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي لتشغيله في الوقت المناسب).

لا تنظر إيران وروسيا باطمئنان إلى النفوذ المتزايد لشركات النفط الأمريكية في القوقاز، وإلى القواعد العسكرية الأميركية التي بدأت في الانتشار في بعض دول آسيا الوسطى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وكذلك إلى التعاون الأمني بين بعض هذه الدول والولايات المتحدة، ومع اندفاع الولايات المتحدة عام 2001 لاحتلال افغانستان ثم العراق عام 2003، تزايدت المخاوف الاستراتيجية الإيرانية والروسية من تمدد الهيمنة الأميركية ومن تهديد مصالح كلا البلدين، وإن كانت نظرة كل بلد مختلفة عن الآخر لنوع التهديد الذي يتعرض له من تمدد النفوذ الأميركي، وكذلك لنوع الرد المفترض لمواجهة هذا التهديد.

فروسيا على سبيل المثال حاولت أن تمنع تمدد حلف الأطلسي إلى الشرق، أي إلى البلدان المجاورة لها والتي كانت سابقاً جزءاً من المناطق السوفياتية في القوقاز وآسيا الوسطى وفي منطقة بحر قزوين، وواجهت محاولات هذا التمدد بالقوة في جورجيا وفي اوكرانيا، وسعت موسكو على مستوى آخر إلى تشكيل أو تعزيز هيئات اقليمية ودولية تضم دولاً كبرى اقتصادياً وبشرياً مثل الصين والبرازيل والهند وايران على غرار(منظمة شانغهاي)[2]، أو تجمع (دول البريكس)[3]، لمواجهة التهديد الأميركي، ومشاريع التمدد الاستراتيجي نحو آسيا.

(2) تضم البريكس حالياً خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا وتشكل مساحة هذه الدول حوالي ربع مساحة الكرة الارضية، وعدد سكانها أكثر من 40 في المئة من سكان العالم، ويشكل اجمالي حجم اقتصادها نحو 25٪ من الاقتصاد العالمي. وتتميز دول البريكس بعدد السكان الكبير، ما يعني وفرة العمالة التي يمكن ان تخلق الثروة، ووفرة الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادي، وضخامة السوق تعني امكانيات كبيرة للاستهلاك السلع والخدمات.

(3) آنا بورشفسكايا، مساعدة مدير في مركز «دينو باتريسيو أوروآسيا» في «المجلس الأطلسي»، نشرت في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 24 كانون الثاني/ يناير 2013).

تعد إيران وروسيا مجتمعتين أكبر منتج للطاقة في العالم.

تعد منظمة شنغهاي للتعاون منبراً كبيراً يجمع تشكيلات واسعة من الدول سريعة الصعود، وبما أن المنظمة نشأت بمبادرة من روسيا والصين، فإنها تضم عدداً من دول آسيا الوسطى كأعضاء دائمين، على حين تظل إيران وأفغانستان، وباكستان، دولاً مراقبة وليست دائمة. وتعد إيران وروسيا مجتمعتين أكبر منتج للطاقة في العالم، وكذلك تضم المنظمة أكثر الدول استهلاكاً لموارد الطاقة، وهي: الصين والهند، ولدى معظم هؤلاء ما ينازعون الغرب من أجله، وأن لديهم طموحات سياسية وعسكرية، وليست هذه الدول هي الدول الأكبر في أوراسيا فحسب، بل إنها في العموم من أهم الدول تأثيراً في الشؤون الدولية.

في هذا السياق، ترمي منظمة شنغهاي إلى تمتين التعاون بين أعضائها في القضايا الاستراتيجية النابعة من مصالحها المشتركة، ويمكن النظر إلى ذلك على أنه وقوف ضد الغرب، وبشكل أكثر تحديداً، فإن المنظمة تهدف إلى صياغة مجالها الإقليمي فيما يتعلق بالتعاون الأمني، والاقتصادي والسياسي، وتتعدد دوافع الفاعلين من أعضاء المنظمة، ولكنهم جميعاً يمثلون منطقة آسيا الوسطى، التي تُعد منطقة عازلة وإنها قاعدة للموارد، وممر تجاري، وبمعنى آخر: إنها مجال لمصالح استراتيجية، وكما هي الحال بالنسبة إلى الأعضاء الآخرين في منظمة شنغهاي، فإن الفرص الاقتصادية الناجمة عن عضوية المنظمة حاسمة الأهمية بالنسبة إلى إيران، فهي واحدة من أكبر مصدّري الهيدروكربونات، وإنها تهتم بتوسع دوائر التسويق[4].

(4) التقرير الأمني الثالث عن الشرق الأوسط المعارضة السورية المسلحة جوزيف هولياداي معهد دراسات الحرب (ISW) آذار، 2012).

وتعد الصين والهند المستهلكين الرئيسيين لنفط إيران الخام، ولذلك فإن التبادل التجاري معهما يشكّل النصيب الأوفر من صادرات إيران، وكانت إيران في السابق ثاني أكبر مزود للهند بالهيدروكربونات قبل أن تُفرض عليها العقوبات الاقتصادية الحادة، ولا تزال الهند ثاني أكبر المستهلكين للنفط الإيراني بعد الصين، ويمكن لنسبة الصادرات الإيرانية أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد أن ترفع العقوبات، وتبدو الهند مستعدة أن تكون إيران شريكها المميز فيما يتعلق باستيراد النفط في عام 2014 ـ 2015، أما أفغانستان فيزداد نصيبها من التجارة مع إيران، وتسعى إيران إلى إنشاء مزيد من مشاريع البنية

الهند ثاني أكبر المستهلكين للنفط الإيراني بعد الصين.

التحتية، فضلاً عن ما أُنجز من مشاريع إعمار لعدة شوارع وخطوط توصيل الطاقة، ونقاط حدودية، وباتت موسكو ترى في ضم إيران للمنظمة أولوية من الأولويات الملحة.

في حين عملت إيران من جهتها على الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، وقدراتها العسكرية من جهة، ومن جهة ثانية على دعم حركات المقاومة ضد الاحتلال العسكري الأميركي في افغانستان والعراق، وكذلك عملت في الوقت نفسه على تعزيز ما أطلق عليه (محور الممانعة)، أو (محور المقاومة) في لبنان وفلسطين.

ثالثاً: التهديدات المشتركة بعد (الربيع العربي)[5]

(5) استراتيجية روسيا جورج فريدمان24 نيسان 2012 (Strategic Forecasting).

فاجأ الربيع العربي أو ما سُمِّي (الثورات العربية) معظم المحللين ومعظم صانعي القرار، بما في ذلك روسيا وايران، وقد وقفت البلدان في بداية تلك الثورات إلى جانب الشعبين التونسي والمصري، وأيدت إيران ما عدته (صحوة اسلامية)، في حين رأت روسيا في ما يجري انتقال نحو الديمقراطية، لكن مخاوف البلدين بدأت بعدما انتقلت مشاريع الثورات إلى كل من ليبيا والبحرين وسوريا.

فقد بدا واضحاً حجم التدخل الخارجي في ما يجري، ففي ليبيا كان للناتو أثر مباشر بالإطاحة بالعقيد القذافي، وقد تبين أن موافقة ميد فيديف الذي كان رئيساً لروسيا على منح الأطلسي حق التدخل الإنساني وحظر الطيران الليبي، كانت خطأ استراتيجياً لأن الأطلسي استغل هذه الموافقة للتدخل العسكري المباشر وتصفية القذافي، وقد خسرت روسيا نحو (4) مليارات دولار عقود أسلحة عندما سقط النظام الليبي، ولم يقتصر الأمر على هذه الخسارة الاقتصادية، بل أصبحت ليبيا مصدراً للقلق الروسي، لأنها تحولت إلى معقل ومركز لتدريب القوى الإسلامية المتشددة من جهة، والى معقل للنفوذ الاستخباري والنفطي الغربي من جهة ثانية، ولذا حاولت روسيا بكل قوة أن تتجنب تكرار السيناريو الليبي في التعامل مع الأزمة السورية. .

أصبحت ليبيا مصدراً للقلق الروسي، لأنها تحولت إلى معقل ومركز لتدريب القوى الإسلامية المتشددة من جهة، والى معقل للنفوذ الاستخباري والنفطي الغربي من جهة ثانية.

منذ عام 2000، سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كـ

تعد روسيا الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة.

(قوة عظمى)، وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة إلى روسيا، ليس فقط بسبب موقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط وفلسطين ولبنان وتركيا والأردن والعراق، بل لأن تغيرات ما بعد الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي جعل روسيا شديدة القلق من هذه التغيرات، ومن انعكاسها السلبي على الأمن القومي من نشاط القوى الإسلامية في الشيشان وفي الدول الأخرى المحاذية لروسيا، ولذا لم يكن من اليسير على موسكو أن تقبل بالبديل الاسلامي المتشدد الذي طرح في سوريا للمواجهة مع النظام.

كانت سوريا دولة مستهلكة للأسلحة الروسية مدة طويلة، وما حصل بعد مجيء الأسد وبوتين إلى السلطة في عام 2000 هو ازدياد تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، ووفقاً لـ «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، شكلت روسيا (78%) من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و 2012.

ووصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا بين عامي 2007 و2010 إلى (4,7) مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في السنوات الأربع التي سبقتها، وتعد روسيا الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد استثمرت الشركات الروسية أكثر من (20) مليار دولار في سوريا حتى اندلاع الأزمة عام 2011.

لقد عدّ بوتين توسيع القدرة البحرية الروسية ركيزة أساسية في فترة ولايته الرئاسية الثالثة، وفي تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى منذ عام 1991، قال بوتين: (أود أن أؤكد مجدداً أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسة)، وهكذا فإن خسارة سوريا، يعني خسارة روسيا لقاعدتها العسكرية الوحيدة خارج الاتحاد السوفياتي السابق ـ أي مركز التموين البحري في ميناء طرطوس السوري.

سوريا هي بوابة إيران إلى العالم العربي، وهي البلد الوحيد الذي وقف إلى جانب إيران في حرب العراق عليها في عهد صدام حسين.

أما علاقة إيران بسوريا فلا تقل أهمية على المستوى الاستراتيجي عن المصالح الروسية في سوريا، فسوريا هي بوابة إيران إلى العالم العربي، وهي البلد الوحيد الذي وقف إلى جانب إيران في حرب العراق عليها في عهد صدام حسين طوال ثماني سنوات من 1980الى1988، وسوريا

ان سقوط النظام في سوريا سيوجه (ضربة استراتيجية إلى ايران).

جزء من منظومة المقاومة التي تمتد من إيران إلى لبنان وفلسطين، وهي مرجعية الدعم والعمق الاستراتيجي لحزب الله في لبنان، وقد شعرت إيران بأن المطلوب هو اسقاط هذا النظام في سوريا، لأنه حليف لها ولأنه جزء من هذه المنظومة، وتبين أيضاً أن القوى التي فتحت لها الحدود وقدم لها الدعم والتمويل والتسليح والتدريب للقتال في سوريا مثل (تنظيم القاعدة ومتفرعاته: الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وسواهما، هي قوى معادية لإيران أيضاً ايديولوجياً واستراتيجياً وسياسياً، وان المشاريع البديلة المفترضة التي قدمت نفسها في سوريا كانت قوى وشخصيات مرتبطة بالمحاور الاقليمية والغربية المناهضة لإيران ايضاً، إذ بات واضحاً أن سقوط النظم في سوريا لن يعني سوى استبداله بآخر موال للمحور الإقليمي ـ الخليجي، والدولي ـ الأميركي الذي سيجعل إيران في موقف أضعف وسيوجه ضربة قاسية إلى محور المقاومة، ولذا عدّ كثير من المحللين الغربيين ان سقوط النظام في سوريا سيوجه (ضربة استراتيجية إلى ايران)، وفي ضوء هذه المخاوف الاستراتيجية وقفت إيران بقوة مثل روسيا لمنع سقوط هذا النظام ولمنع التدخل الخارجي، ولمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن يجيز هذا التدخل، وعملت إيران بشكل مباشر على تقديم كل اشكال الدعم المادي والعسكري لحماية النظام وللدفاع عنه.

رابعاً: سوريا في معادلة تطويق إيران وروسيا[6]

(6) مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،عدد82- 2007.

كان النظام السوري منذ انتصار الثورة الإسلامية حليفاً استراتيجياً لإيران، وهذا يعني أن أي تغيير قد يحصل في سوريا لا يمكن ان تنظر إليه ايران، إلا عن طريق تأثيره على هذه العلاقة الاستراتيجية. وقد عبر القادة الايرانيون مراراً وصراحة عن مسوغات وقوفهم إلى جانب النظام، وعن دعمهم له وعن رفضهم ان يسقط انسجاماً مع رؤيتهم لأولوية محور الممانعة ولدور سوريا في هذا المحور إلى جانب إيران وحركات المقاومة، وأن رؤية الروس أنفسهم لمعركة سوريا تذهب ابعد من النظام الاقليمي إلى عدها المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد، بحسب ما قال وزير الخارجية سيرغي لافروف في حزيران/ يونيو 2012.

أن رؤية الروس أنفسهم لمعركة سوريا تذهب ابعد من النظام الاقليمي إلى عدها المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد.

أن ما يجري في سوريا هو محاولة لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وان ما تريده واشنطن في سوريا هو هزيمة استراتيجية كاملة لإيران ولروسيا.

وقد يلفت النظر في هذا الإطار أن تربط معظم التحليلات الغربية بين معركة سوريا واستهداف ايران، من ذلك على سبيل المثال ما ذكره كامران بخاري في Strategic Forecasting في مقالة له بعنوان (وقف الفوضى السورية) في 4 تموز/ يوليو 2012 عن «الفرضية الغربية التي تقول أن الطريق لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتحسين حقوق الانسان في سوريا هو بإزاحة القائد السوري، وأن ما تريده واشنطن الآن أمرين قد لا يسيران جنباً إلى جنب: تسليم إيران (وربما روسيا) هزيمة استراتيجية كاملة في سوريا، حتى عندما يكون سفك الدم قد انخفض هناك)، ما يعني أن ما يجري في سوريا هو محاولة لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وان ما تريده واشنطن في سوريا هو هزيمة استراتيجية كاملة لإيران ولروسيا، أكد الفكرة نفسها روبرت فيسك في مقالته عن (حرب الاكاذيب والنفاق في سوريا)، في صحيفة «**الاندبندنت أون صنداي**» في 30 / 7/ 2012 عندما يقول: (**إن السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبتنا للشعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا، بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربة إلى النظام في إيران عن طريق ضرب حليفه**).

إذ لا يمكن أن تنظر إيران إلى ما يجري في سوريا بوصفه معركة داخلية فقط، ولا يعتقد البعض بتبسيط بخلفيات طائفية ثمة هدف استراتيجي مهم له الأولوية في هذه (المعركة) تقرأه ايران، ويتحدث عنه بوضوح المعلقون والمحللون ودوائر صنع القرار في الغرب وهو (تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها)، وهو كذلك بالنسبة إلى روسيا (تسليم روسيا بهزيمة استراتيجية في سوريا)، وهذا يفترض بالنسبة إلى واشنطن (التعجيل في سقوط نظام الأسد، واحتواء الامتدادات الإقليمية الناتجة عن الصراع الجاري، وكسب النفوذ والتأثير على الدولة والقوات المسلحة التي ستبرز بعد الأسد).

روسيا تريد رؤية سوريا موالية لإيران ــ ليس لأن ذلك في مصلحة موسكو على الأمد الطويل وإنما لأن أي شيء يستوعب ويمتص الولايات المتحدة، على المدى القصير، سيريح روسيا من ضغط محتمل.

إذا الأولوية الاستراتيجية المعلنة بالنسبة إلى الغرب والى المحور الذي يقود الصراع ضد النظام في سوريا هو إيران وروسيا، لذا ليس من المستغرب «إن تكون روسيا وإيران

هما البلدين الرئيسين الوحيدين اللذين يدعمان نظام الرئيس السوري بشار الأسد. فروسيا تريد رؤية سوريا موالية لإيران ـ ليس لأن ذلك في مصلحة موسكو على الأمد الطويل وإنما لأن أي شيء يستوعب ويمتص الولايات المتحدة، على المدى القصير، سيريح روسيا من ضغط محتمل ويعطيها وقتاً أكثر لإعادة تنظيم الاتحاد السوفياتي السابق.

خامساً: التعاون النووي الروسي ـ الإيراني

مر تعاون موسكو وطهران النووي بمحطات خلافية كثيرة منذ بدأ الخبراء الروس العمل على إعادة تشييد (محطة بوشهر) في مطلع التسعينيات، لكن العلاقة بين الطرفين تطورت لاحقاً وأصبحت أكثر ثباتاً على الرغم من انزعاج إيران من الموافقة الروسية على العقوبات الغربية والدولية على طهران بذريعة برنامجها النووي، إلا أن استراتيجية موسكو تجاه هذه القضية لا تنفصل عن ما سبق واشرنا إليه من رؤيتها للصراع مع الولايات المتحدة ولرغبتها في الحد من النفوذ الاميركي، ولذا كانت روسيا تؤيد حق إيران في برنامج نووي سلمي، وترفض أي تهديد بالتدخل العسكري، وتصر على التعاون مع إيران في بناء المفاعلات النووية، لكن في الوقت نفسه كانت روسيا ترفض ان تمتلك إيران القنبلة النووية، وكانت تؤكد على ضرورة شفافية الموقف الايراني، والتعاون مع الغرب في مجال التفتيش وتقديم الضمانات.

أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لم يجعلها تقبل تلقائياً الشكوك والاتهامات الغربية والاسرائيلية بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

وقد ظلت روسيا حريصة برغم مصالحها الوثيقة مع إيران على إلا تتمكن إيران في نهاية المطاف من امتلاك السلاح النووي، بهدف عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لا سيّما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوة والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، ما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة، بيد أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لم يجعلها تقبل تلقائياً الشكوك والاتهامات الغربية والاسرائيلية بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

ويمكن عدّ الاتفاق المبدئي بين إيران والغرب (5+1) حول برنامج إيران النووي هو أهم ما تحقق في الاشهر الاخيرة من عام 2013، فقد شكل هذا الاتفاق مفاجأة وصدمة لمعظم المراقبين وحتى لكثير من دول العالم، وكان لهذا الاتفاق تداعيات مباشرة ليس فقط على مستوى رفع العقوبات بشكل تدريجي، بل وحتى على مستوى استعادة العلاقات الديبلوماسية بين إيران والدول الغربية وكذلك على مستوى الاستعداد الغربي لاستئناف العلاقات التجارية، وعقد الصفقات وصولاً إلى التنافس بين الدول الغربية على استعجال الوصول إلى الأسواق الايرانية.. حتى عدّ بعض المحللين أن إيران (المكانة والنفوذ والدور)، بعد الاتفاق ستكون مختلفة تماما عن إيران التي عهدناها طيلة الأربعين عاما الماضية. إيران بعد الاتفاق لاعب كامل الأهلية في المجتمع الدولي[7].

(7) جميل مطر، السفير 2014/1/16

مر مسلسل المفاوضات بين إيران والغرب بمحطّات متعدّدة، في جنيف 1 (تموز/ يوليو 2008)، وجنيف 2 (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2009)، وجنيف3 (كانون الأوّل/ ديسمبر 2010)، وإسطنبول1 (شباط/ فبراير 2011)، وإسطنبول2 (نيسان/ أبريل 2012)، وبغداد (أيار/ مايو 2012)، وموسكو (حزيران/ يونيو 2012)، وألماتا 1 (شباط/ فبراير 2013)، وألماتا 2 (نيسان/ أبريل 2013)، من دون ان يحقق أي اختراقات فعلية في بناء الثقة بين الطرفين أو في التقدم نحو تفاهم محدود على شروط التعامل مع برنامج إيران النووي.

وعندما حصل التفاهم الاولي الغربي مع إيران حول هذا البرنامج في نهاية شهر تشرين الثاني 2014، اعتقد البعض ان هذا الاتفاق سيثير غضب الروس ويهدد مصالحهم مع ايران، لأن الاتفاق يفترض رفع العقوبات والسماح لإيران باستكمال برنامجها النووي السلمي، وأن الاتفاق سيمهد لعودة العلاقات الإيرانية الغربية بما في ذلك العلاقة مع الولايات المتحدة، التي بدأت محادثات مباشرة أول مرة منذ انتصار الثورة مع الوفد الايراني في أطار 5+1 حول البرنامج النووي.

ما يعني أن روسيا بسب تلك التحولات بعد الاتفاق النووي ستفقد ورقة الضغط الإيرانية في العلاقة مع الغرب، لكن ما جرى في الواقع لم يثبت صحة تلك الافتراضات، فقد أيدت روسيا مباشرة الاتفاق بين إيران

والغرب، ودعت إلى الاسراع في تطبيقه، لأن إيران التي ستتحرر من الضغوط الاقتصادية والتجارية والنفطية الغربية ستكون حليفاً أقوى لروسيا على المستوى الاقليمي، خصوصاً في ظل المخاوف المشتركة من التنظيمات التكفيرية المتشددة ومن المشاريع الاميركية لتطويق البلدين.

وما يؤكد الاطمئنان الروسي للسياسة الإيرانية بعد التقارب مع الغرب المحادثات التي جرت بين البلدين من اجل (مقايضة النفط بالسلع)، بقطع النظر عن التقدم في المفاوضات بين إيران و5+1، وأن إيران و روسيا تعكفان علي عقد اتفاقية بقيمة (20) مليار دولار لتصدير النفط الإيراني إلي روسيا (13/ 7/ 201)، ويعكس رد الفعل الاميركي على هذا المشروع المخاوف الاميركية من تطوير العلاقات الروسية الايرانية، فقد أبلغ وزير الخزانة الأمريكي (جاك لو) نظيره الروسي (انطوان سيلوانوف) بأن أي اتفاق قد تبرمه موسكو مع إيران، لمقايضة النفط ببضائع، قد يقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، وأبلغ لو سيلوانوف أن إبرام مثل هذه الصفقة سيتعارض مع الاتفاق الذي وصلت إليه إيران والدول الست الكبرى، وبينها الولايات المتحدة وروسيا، وتعهدت بموجبه إيران بكبح برنامجها النووي مقابل تخفيف محدود للعقوبات الغربية، وفرضت العقوبات للحد من عائدات النفط الإيرانية.

لا وجود للخاسرين والمنتصرين في اتفاق جنيف الذي لا يضم سوى المنتصرين لكن في حقيقية الأمر بكل تأكيد يشعر الرئيس الروسي، بوتين بالانتصار الذي لم يلقِ بالا للضغوط التي حاول نتنياهو ممارستها عليه.

وفي تحليل لصحيفة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية عن المنتصرين والخاسرين في الاتفاق النووي الايراني مع الغرب، عدّت الصحيفة أن روسيا بعد إيران هي من المنتصرين، لأن روسيا التي رفضت عقوبات دولية على سوريا عارضت بشدة أيضاً فرض مثل هذه العقوبات على إيران، ودعت في أكثر من مناسبة إلى فتح حوار وضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات حتى يتسنى إيجاد حلّ دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية، وتشير الصحيفة إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي قال غداة توقيع الاتفاق: (بأنه لا وجود للخاسرين والمنتصرين في اتفاق جنيف الذي لا يضم سوى المنتصرين لكن في حقيقية الأمر بكل تأكيد يشعر الرئيس الروسي، بوتين بالانتصار الذي لم يلقِ بالا للضغوط التي حاول نتنياهو ممارستها عليه)[8]

(8) بوابة الأهرام، الجمعة 11 أبريل 2014.

وسارع لافروف إلى الإعلان في أعقاب هذا الاتفاق مع إيران أن الاتفاق يلغي حاجة حلف شمال الأطلسي (ناتو) لمشاريع الصواريخ الباليستية في أوروبا، وقال (**إن المنطق الذي تذرعت به الولايات المتحدة لإقامة تلك الدرع الصاروخية هو مواجهة تحدي الصواريخ الإيرانية، إن تلك الذريعة زال منطقها بعد الاتفاق مع إيران**)، وهكذا، أصبح الاتفاق النووي مع إيران بوابة لمعالجة الخلاف الأميركي ـ الروسي حول مشاريع الصواريخ الباليستية في أوروبا الشرقية.

وعندما تعثر إنجاز الاتفاق النهائي بين إيران والغرب في الأشهر الستة الاولى وكان مفترضاً، كان الموقف الروسي يدعو إلى استمرار التفاوض ويشجع على التوصل إلى نتائج إيجابية بين الطرفين.

لم يشكل الاتفاق الايراني الغربي حول برنامج إيران النووي أي تهديد للمصالح الروسية ولا أي قلق من تراجع العلاقات بين روسيا وايران، بل على العكس سعى البلدان إلى تطوير علاقاتهما النووية عن طريق مشروع أتفاق لقيام روسيا ببناء محطتين نوويتين في إيران. وتقع هاتان المحطتان في بوشهر على ساحل الخليج قرب المنشأة الأولى بقدرة ألف ميغاواط، التي بنت موسكو جزءاً منها وسلمت رسميا إلى الإيرانيين في سبتمبر (أيلول) 2013، وينتظر التوقيع (بحلول نهاية العام على الاتفاق بين الحكومتين والعقود الملائمة)، وتريد إيران بناء ما مجمله 20 محطة نووية بقوة ألف ميغاواط، أربع منها في بوشهر لتنويع مصادرها من الطاقة بهدف تقليص اعتمادها على النفط والغاز للاستهلاك الداخلي، علماً بأن إيران تملك رابع احتياطي من النفط في العالم وثاني احتياطي من الغاز[9].

أن طبيعة هذه التفاعلات سوف تدفع العلاقات الروسية والايرانية، إلى المزيد من التطور حرصاً على مصالح البلدين.

(9) راغدة درغام، الحياة 11/29/ 2013.

لقد دفعت التحولات الدولية والإقليمية العلاقات الروسية ـ الإيرانية إلى تجاوز الحذر التاريخي بين البلدين، وإلى المزيد من التماسك والتفاهم في مواجهة تهديدات واخطار مشتركة. فعلى المستوى الدولي ثمة أدراك مشترك لضرورة مواجهة المشروع الأميركي بتطويق روسيا، وبمحاصرة وايران واضعافها ومحاصرة حلفائها في الشرق الاوسط، وثمة شعور مشترك بمخاطر المشروع الاسلامي السلفي التكفيري الذي يتمدد في سوريا والعراق، ويهدد بلدان الجوار الروسي ويهدد حلف الممانعة الذي تدعمه

وتؤيده إيران في المواجهة مع اسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك عدت إيران وروسيا أن الاتفاق الايراني مع الغرب يحقق المصالح الروسية والايرانية، ويفتح الباب واسعاً لتطوير العلاقات بين البلدين على المستويات المختلفة النووية والعسكرية والتجارية، ما يعني أن مستقبل العلاقات بين روسيا وايران لا ينفصل عن منظومة العلاقات الاقليمية والدولية، ولا عن شبكة التفاعلات بين بلدان المنطقة ومصالحها، ويبدو في المستقبل المنظور أن طبيعة هذه التفاعلات سوف تدفع العلاقات الروسية والايرانية، إلى المزيد من التطور حرصاً على مصالح البلدين من جهة، وحرص على مواجهة التهديدات المشتركة من جهة ثانية.